مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

ثورة الشباب وتحولاتها الثقافية
مصطفى حجازي

ثورات الربيع العربي وأسئلة الفكر السوسيولوجي
مصطفى محسن

من تحقيق الذات إلى تنمية الابتكار
عبدالواحد أولاد الفقيهي

سيكولوجية المرأة
خلود السباعي

ثلاثة مداخل لإصلاح المنظومة التربوية المغربية
عبد الوهاب صديقي

الإدارة المدرسية من منظور الإصلاح التربوي
مصطفى بتي

العدد الخمسون - دسمبر 2011

ثلاثة مداخل لإصلاح المنظومة التربوية المغربية

عبد الوهاب صديقي
أستاذ مادة اللغة العربية بطانطان
باحث في اللسانيات العربية الحديثة

الملخص

نعرض في هذه الدراسة، لبعض أمراض المنظومة التربوية العربية عموما، والمغربية خصوصا، بغية تحديد مداخل للإصلاح، لا سيما ونحن نستقبل الموسم الدراسي الجديد 2012/2011، الذي اختار شعار «جميعا من أجل مدرسة النجاح» بنفس وأمل جديدين، أملاهما المخطط الاستعجالي للتربية والتعليم، الذي شارف نهايته، والدستور المغربي الجديد، الذي يروم التأسيس لمغرب جديد؛ مغرب مجتمع المعرفة، وثقافة حقوق الانسان، والاستثمار في الثروة البشرية، ومواصلة الأوراش الإصلاحية الكبرى، ومحاربة الفساد، الذي أنهك البلاد والعباد، وفوت على الأمة فرص التقدم والازدهار، وقطاع التربية والتعليم، من القطاعات التي يجب أن تحظى بالأولوية، والرقابة، والعناية، لأن التربية والتعليم الجيدان، هما مفتاحا التنمية البشرية، وتكوين النخب.

وتعتقد الدراسة جازمة، أن هذه المستجدات وسياق المناخ المغربي والعربي والدولي؛ يفرض علينا نحن المسؤولين على الشأن التربوي أن نبدأ موسما دراسيا جديدا، بنفس ورغبة جديدين، للإصلاح بمعالجة كل ما من شأنه هدر الزمن المدرسي، وإعادة الاعتبار لكرامة أسرة التربية والتعليم. لا مجرد إصدار المذكرات.

تمهيد

نخشى أن يكون الموسم الدراسي الجديد؛2011/ 2012، كغيره من المواسم السابقة، إصدار لمذكرات تربوية، ومناشر...الخ، دون أن يصاحبه إرادة حقيقية لإصلاح المنظومة التربوية المغربية، لاسيما والمغرب دخل منذ فاتح يوليوز 2011، عهدا جديدا تمثل في جملة من الاصلاحات الدستورية الجديدة، الرامية لبناء عهد جديد، يتسم بفسح

المجال للحريات، والتعددية اللغوية والثقافية، والسياسية، التي تستدعي بدورها، نخبة جديدة تنخرط في التنمية البشرية الشاملة.

ومما لا مندوحة فيه، أن التربية والتعليم الناجحان، سبيل للتغييروالاصلاح المنشود، لأن التعليم الجيد يدفع ويؤهل النخب لتؤدي دورها التغييري في التنمية الثقافية والاجتماعية والصحية وغيرها، أي بناء الوطن.

الحديث عن المنظومة التربوية المغربية، وحاجتها لتأثيث بيتها الداخلي، حديث مستعجل ونحن على مشارف نهاية البرنامج الاستعجالي2012/2009؛ الذي كان يهدف التعجيل بالاصلاحات البيداغوجية والمؤسساتية التي دعا إليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000، والممثلة أساسا في الحد من ظواهر التكرار والانقطاع المبكر عن الدراسة، وتأمين الزمن المدرسي، والاهتمام بالمتعلم نفسيا ووجدانيا، بما في ذلك تعلم الفتاة القروية، حتى يتمكن من اكتساب التعلمات، التي تعينه على الاندماج في وسطه السوسيوثقافي، علاوة على أنساق قيمية تجعل منه مواطنا فاعلا، مساهما في تنمية وطنه.

غير أن نظرة متفحصة، في واقع المنظومة التربوية المغربية، يجدها مازالت في حاجة للإصلاح، بل إن بعض ما جاء به المخطط الاستعجالي لا يعدو أن يكون «**كلاما عابرا، في اصلاح عابر**»، دون أن تتغير الأرقام، والعدة البيداغوجية، والبنيات التحتية للمؤسسات التربوية. فالهدر المدرسي، مازال عقبة، والعدة البيداغوجية، يسمها التلقين والشحن بل الفوضى والارتجال، مما يبرر حاجة المنظومة التربوية للإصلاح نتيجة ما خلفه، تطبيق بعض مبادئ المخطط الاستعجالي، من استعجال وارتجال لا سيما ما يتعلق باعتماد المقاربة بالادماج التي قيل فيها الكثير، مما أثبت بما لا يداع مجال للشك، حاجة منظومتنا التربوية، لإرادة حقيقية، تنكب على إصلاح الشأن التعليمي؛لا من الجانب المادي الاقتصادي والمتعلق بملفات المطالب الاجتماعية لأسرة التعليم وضرورة حلها، ولا ما يتعلق بالجانب التربوي البيداغوجي يلمس تجديد طرق التدريس بحيث تنفتح على ما تخوله الثورة المعلوماتية والحاسوبية من امكانات، ويلمس أيضا تأهيل البنيات التحتية للمؤسسات التربوية ضمانا لممارسة تربوية ناجحة يحس فيها المدرس والمتعلم بالكرامة الانسانية.

1 . توطئة منهجية؛قراءة نقدية في المذكرةالتربوية رقم 105:

تمحورت مضامين المذكرة التربوية، رقم105، المؤرخة بتاريخ 4 يوليوز2011، والتي تحمل موضوع: «مقرر تنظيم السنة الدراسية2012/2011

حول الزمن المدرسي، وضرورة تأمينه من الهدروالضياع.فلإن كان الرهان نبيلا، ولكن المقرر تغاضى الحديث عن الأسباب

الحقيقية والموضوعية لهدر الزمن المدرسي، والمتمثلة أساسا في تلكؤ الوزارة عن حل الملفات الاجتماعية لأسرة التعليم والتربية، كالترقية، والحركة الانتقالية، والتعويضات العائلية، والتعويضات عن المناطق النائية، علاوة على ضبابية المقاربة البيداغوجية الادماجية، التي ستعمم/عممت دون أن تكون بعض الأطر إستفادت من التكوين المستمر حولها، بل ومقاطعة بعض المناطق لتلك التكوينات، بدعوى عدم جدواها، أو لكونهاأي (التكوينات)، نوعامن الهدر للزمن المدرسي، علاوة على رفض بعض الاطارات النقابية لها.

من طبيعة الحال، لسنا ضد المقاربة بالادماج، ولكن شريطة ايجاد مناخ مناسب لإنجاحها. حل مشكل اكتظاظ الأقسام، والمقررات، والتقويم ...الخ، وإنما مع مراجعة أسسها وخلفياتها المعرفية، وطرق تنزيلها على أرض واقع المؤسسة التربوية المغربية المتسم بالسرعة، على اعتبار أن الاشكال في منظومتنا التربوية هو اشكال المنهاج الذي يجب تغييره، بحيث ينسجم مع خصوصيات المدرسة المغربية، وقيمها الثقافية والاحتماعية، أما استيراد «العشبة السحرية» على حد تعبير الباحث الدريج فإنه لا يجدي نفعا، ذلك أن المهم هو«تغيير المنهاج برمته(برامج، مواد دراسية، كتب مدرسية، الغلفة الزمنية..)، مع احداث التعديلات الضرورية في هذا النموذج المتمحور حول الكفايات بما يشكل نموذجا أصيلا نابعا من خصوصيتنا ومن جاجاتنا عوض الاستمرار في التركيز على المحتويات والموارد كما هو الشأن في المنهاج السائد ومحاولة تطبيق(فوطوكوبي) مقتضيات بيداغوجيا جاهزة[1].

يبدو من خلال نص هذا الباحث المتمرس، والخبير بالمنظومة التربوية المغربية، أنه لإصلاح المنظومة التربوية المغربية يجب ان تنصب الجهود في:

- تغيير المنهاج بما ينسجم مع خصوصية المدرسة المغربية وحاجياتها
- مراجعة الخلفيات المعرفية لبيداغوجيا الإدماج
- التركيز على المفاهيم التي تعطي للتعلمات معنى، عوض التمحور حول المحتويات والموارد

ومن هذا المنظور، فإن خيار المراجعة وارد لبيداغوجيا الإدماج.

وتأسيسا على المذكرة سالفة الذكرفإن هاجس الموسم الدراسي الجديد؛ هو تأمين الزمن المدرسي وزمن التعلمات، ليحتل موقع التبئيرfocalisationبالمعنى اللساني، كما نجد في اللسانيات التوليدية، linguistique générative مع نعوم تشومسكي، N. Chomsky، وعبد القادر الفاسي الفهري[2]، فإن كان مقرر تنظيم السنة الدراسية، 2012/2011، احتفظ بنفس هندسة مقرر السنة الماضية، إلا أن هناك اضافة مجموعة من المستجدات

الرامية إلى إحكام تدبيرالزمن المدرسي وزمن التعلم، على الأقل هذا ما تصرح به المذكرة، ولكن قراءتها بتأن لا يبدوأن هناك جديد ولا مستجد، إذ تعتقد المذكرة أن تامين الزمن المدرسي رهين «بتحديد مواعد العطل وفتراتها، او بتحديد مواعد الامتحانات، او بتضمين المقرر لمعطيات لم تكن متداولة بين الفاعلين التربويين من قبيل عدد أيام العطل الفعلية، وعدد الساعات المخصصة لمختلف المواد...» ص:1

ولكن هدر الزمن المدرسي لا علاقة له بما أشير إليه في المذكرة، على اعتبار أن هذه الأمور كانت تحدد سلفا في المواسم الدراسية الماضية، دون ان تحد من نسب الهدر لا سيما بالبوادي النائية، ولكن الهدر سببه هو؛ تراكم الملفات الاجتماعية لأسرة التعليم وعدم حلها، هذا من جهة، من جهة أخرى إن فلسفة الزمن ثقافة، تتأثر بالبيئةوبخصوصيات المجتمع.فالزمن عند الإنسان الياباني، ليس هو الزمن في ذهنية الإنسان العربي عموما، رغم أننا ننتمي غلى ثقافة «اغتنم خمسا قبل خمسا» ومنها الوقت والفراغ كما جاء في الحديث الشريف.

صفوة القول؛ وبصدد المذكرة رقم 105، والمتمحورة حول مقرر تنظيم السنة الدراسية لا تحمل جديدا، إنما هي نسخ لمقررات سابقة مع تحويرات لغوية، وتحويرات عددية، لأن تداول الفاعلين التربويين لعدد أيام العطل، او تخصيص أبواب لمجالس المؤسسات، لن يغير في المعادلة التربوية شيئا، إن لم يتم وضع اليد على الجرح لتضميده، بمراجعة شاملة لبيداغوجيا الإدماج، وحل الملفات الاجتماعية لأسرة التعليم، لا سيما الملفات التي كانت سببا في هدر زمن المتعلم في السنة الماضية، واثارت القلاقل كملف حاملي شهادة الاجازة مثلا، ولكن ذلك من طبيعة الحال يستدعي إرادة حقيقية، فاعتبروا يا أولي الأبصار!

خلاصة بصدد المذكرة التربوية، إن أجل فقرة فيها، وهي الخاتمة لأن الأعمال بخواتمها كما يقال، فقد جاء فيها»نظرا لأهمية هذا المقررفي توفير شروط موسم دراسي ناجح، فإني أهيب بالجميع، كل من موقع مسؤوليته، إلى ضرورة التقيد بمقتضياته والالتزام بتنفيذه» ولحسن الحظ فإن الضمير بني للغائب، فحجته معه، وبحسب استطاعته وظروفه، و لا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

2 .دستور جديد .. منظومة تربوية فاعلة:

يشكل الدستورالمغربي الجديد، بداية لتحولات ديمقراطية عميقة؛قوامها استقلال القضاء، والحكامة الجيدة، والجهوية الموسعة، وتخليق الحياة العامة، وسيادة دولة الحق والقانون، من خلال فلسفة حقوق الانسان، ومبدأ المساواة والمناصفة بين الرجل والمرأة، علاوةعلى دسترة الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية...؛

بالاضافةإلى دسترةتعدديةلغويةوثقافية

واسعة، وكل هذا تجسيد للمواطنة الصالحة، التي يحس فيها المواطن بالكرامة والعدالة.

كما سيساهم تفعيل مبادئ الدستور الجديد في تجويد العمل البرلماني، لاسيما جانب الرقابة والتقصي، حيث سيتمكن البرلمان الجديد من محاسبة الحكومة في خروقاتها المالية وغيرها.

وإن كانت هذه المبادئ الدستورية الجديدة، تحمل مؤشرات الرغبة الحقيقية في اصلاح ديمقراطي تعددي، والتأسيس لتدبير تشاركي للملفات الاجتماعية والتربوية، وتفعيل الحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة، إلا أنه يستدعي نخبة تكون عند حسن ظن الدستور؛نخبة واعية تسهم بدورها في تفعيل آليات الدستور الجديد. ومن هنا يأتي دور المدرسة المغربية، المنفتحة على محيطها الاجتماعي والاقتصادي، المدرسة المتعددة الأساليب كما جاء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في التفاعل مع مقتضيات الدستورالجديد؛دستور التعددية اللغويةوالثقافية، وترسيخ ثقافة حقوق الانسان، والمواطنة الصالحة، والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة.

بحيث تساهم المدرسة المغربية بدورها في تكريس هذا التعدد اللغوي والثقافي، وتساهم في ترسيخ مقتضيات ذلك.

إن هذا الرهان الأكبر، الملقى على عاتق المدرسة المغربية اليوم، يستدعي العناية بأسرة التربية والتعليم رجالا ونساء، وتحفيزهم معنويا وماديا، واشراكهم في اتخاذ القرار التربوي.

3. واقع المنظومة التربوية العربية:

إن حال المنظومة التربوية العربية، ليس بخير فهو تنخره أمراض متعددة، أنهكت جسمه المتخم بالجراح، وأضاعت على الأمة العربية الكثير من الفرص لبناء مستقبل زاهر قوامه الديمقراطية والإبداع والابتكار، فباستثناء بعض الدول العربية كقطر والسعودية وفلسطين، يبقى حال المنظومة العربية، يستدعي إصلاحا جذريا ينصب على إصلاح المناهج الدراسية، والمقررات، وتعزيز دور معاهد التكوين .

ويجمل أحد الباحثين أسباب فشل المنظومة التعليمية العربية إلى ما يلي :

- غياب قيمة مغامرة المعرفة واكتشاف المجهول وحرية السؤال
- غياب سياسة علم وتعليم تحقق للمجتمع بفضل ومن خلال مواطنيه أهلية الاندماج والكامل مع الشبكة العالمية للإنجاز العلمي والتكنولوجي
- هجرة الباحثين العلميين للخارج
- غياب الحداثة كرؤية وهدف مرسوم
- غياب التمويل اللازم للبحث العلمي
- غياب علاقة التفاعل مع العالم الخارجي المتقدم

- غياب التعاون العلمي بين البلدان العربية
- غياب الإحصائيات الموثقة للنشاط العلمي العربي
- ارتفاع نسبة الأمية الأبجدية في عديد من المجتمعات العربية »[3]

كل هذه الأسباب تجعل وضع المنظومة التعليمية في البلدان العربية، أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه مخجل، ولا يرقى إلى تطلعات وطموحات أبناء الأمة العربية التي تحلم بمستقبل تربوي قوامه الإبداع والحرية والبحث العلمي الأكاديمي الجاد.

وقد لخص أحد الباحثين مجمل هذه الأمراض التي تعاني منها المدرسة العربية في «السلطوية»يقول شرحالها:فالتربية في الوطن العربي تعاني أمراضا مستعصية تتمثل في مشكلات كثيرة وتحديات كبيرة، وأزمات حقيقية تعيق مسيرتها، ..وتعد السلطوية من أهم تلك الأمراض التي يعانيها الجسم التربوي العربي..[4] ».

وغني عن البيان أن السلطوية في المؤسسات التربوية التي هي من تجليات خطاب العنف والقهر، تكبح الأمل، وتحد من طموحات المتعلمين، وتحد من حريتهم في التعبير، والإبداع والابتكار والتخييل، وتنتج شخصية نمطية، قابلة ومستسلمة بالأمر الواقع .الشئ الذي يتعارض مع حاجات عصر التكنولوجيا، ومجتمع المعرفة، الذي يستدعي متعلما، ذكيا ناقدا حركيا نشيطا...

وقد حلل الباحث عيسى السورطي مظاهر السلطوية في التربية العربية فيما يلي:

- السلطوية في طرق التدريس
- السلطوية في التقويم التربوي
- السلطوية في الاشراف التربوي
- السلطوية في الجانب الإداري
- السلطوية في المناهج الدراسية

ومعلوم أن السلطوية تولد العنف والعنف المضاد، وتساهم في ارتفاع نسب التسرب المدرسي، وضعف التحصيل الدراسي، علاوة على إنتاج شخصية متعلمة تتسم بالضعف والقهر والإذعان، وعدم القدرة على التعبير عن الآراء بحرية واستقلالية، وقد لخص السورطي نتائج السلطوية في التربية العربية في النقاط التالية :

- إعادة إنتاج التسلط
- إضعاف النظام التعليمي
- تسهيل التغريب الثقافي والتربوي
- سعي الغرب إلى الهيمنة على الوطن العربي
- تأثير بعض المثقفين العرب المتغربين
- قوة الغرب وضعف العرب
- التعامل الخاطئ مع التراث العربي والإسلامي
- تأثير النظام التربوي العربي بالغرب[5]

كل هذه النتائج السيئة تنذر بمستقبل تربوي عربي، يصادف الكثير من الظواهر الخطيرة كالتسرب المدرسي، والبطالة، والإجرام، واهتزاز قيم المواطنة والسلوك المدني، وقيم الحوار والاحترام، والتفاهم، مما يجعل الشباب لقمة سائغة، لاستقطابات الجماعات المتطرفة وأرباب المخدرات التي تستغل الفقر المدقع، واليأس النفسي للشباب، لاستخدامه لأهداف مخالفة لمرامي المدرسة النبيلة .

وإن تحصين المنظومة التربوية العربية من خطاب العنف والسلطوية، غدا مطلبا ضروريا؛ وذلك بنشر وإشاعة قيم الحوار والاحترام، ونشر قيم الحرية والمغامرة، والمعرفة النيرة، وذلك أن الحرية والمعرفة اليوم يقول أحد الباحثين «وجهان لعملة واحدة فكل منهما سبب ونتيجة للآخر»[6]، ويتحقق ترسيخ قيم الحوار، والتواصل في الفضاء الأسري، والفضاء الصفي، والفضاء المجتمعي بشكل عام بما يلي:

- إقامة العلاقات داخل الأسرة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية على أسس من التفاهم والتحاور والتعزيز...
- إشاعة جو من الأمن والحرية في جنبات المجتمع و مؤسساته
- تحقيق الإصلاح السياسي عبر إنجاز المشاركة الاجتماعية، وصيانة الحقوق والحريات
- توفير العدالة في توزيع الثروات وثمار التنمية وتحقيق تكافؤ الفرص، وتضييق الهوة بين الطبقات ومحاربة الفقر
- فهم الدين وتطبيقه بشكل صحيح ومحاربة الجمود الفكري وتشجيع الاجتهاد
- العمل على تطوير النظم التعليمية العربية بأهدافها وبنيتها، وأساليبها .[7]

وصفوة القول إن المنظومة التربوية العربية، حتى تستجيب لانتظارات المستقبل وطموحات المدرسين والمتعلمين تقتضي تخليص المؤسسات التربوية من «السلطوية» في التقويم والتدريس والإشراف التربوي والمناهج، وغيرها باعتماد طرق تدريس أكثر فعالية تعتمد الحوار والمشاركة في بناء المعارف تتجاوز التلقي السلبي المعتمد على شحن الأدمغة كأوعية، ونقل الإشراف التربوي من معناه «التفتيشي»، إلى مغزاه التعاوني الذي يفكر في مصلحة المتعلم أولا وأخيرا.

ومع سيطرة العولمة الليبرالية المتوحشة، على الاقتصاد، والعباد والعمران، بالمفهوم الخلدوني، أصبح موضوع التربية العربية محط اهتمام كبير، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على كثير من الدول النامية لتغيير مناهجها الدراسية باعتبارها مصدرة للإرهاب؛ في إطار سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة ما تسميه «الإرهاب».

وتشكل الثقافة والتربية العربيتين المعقل

الحصين المحافظ على الهوية والثقافة العربية وقيم النخوة والأنفة والكرامة، فلا ضير أن تكون مستهدفة من طرف القوى الغربية العظمى بقيادة الولايات المتحدة لتفتيت ما تبقى من رموز المقاومة والمناعة والتمرد على قيم الاستهلاك والخضوع والسلبية والميوعة التي تروج لها العولمة الأمريكية الاقتصادية والثقافية.

وإن إصلاح المنظومة التربوية العربية، في نظري ممكن شريطة أن تكون هناك إرادة حقيقية لإصلاح الشأن التربوي، واستبعاد السلطوية والعنف عن المنظومة التربوية، بإشراك المدرسين في اتخاذ القرار التربوي الذين يحتكون بالمتعلم مباشرة ويعرفون حاجاته وتطلعاته، ثم في المناهج والبرامج التربوية والإدارة الصفية، وهيئة التفتيش ...، واستبدالها بطرق حوارية تشاركية، كيف لا وديننا الحنيف يقوم على أخلاق الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن.

4. المنظومة التربوية المغربية والحاجة إلى الإصلاح :

سبق أن تناولنا حالة المنظومة التربوية المغربية[8]، لا سيما ما يتعلق ببور القيم والسلوك المدني فيها، لتفسح المجال مكرهة لقيم سلبية كالعنف والتدخين والغش في الامتحانات، ووقفنا عند حاجاتها إلى إرادة للإصلاح تتعدى البرامج والمذكرات والاستعجالات فهي تستدعي وقفة تأمل لإيجاد الحلول، لا التجريب والاستعجال وهدر المال والبشر والزمن، ونحن في زمن أولى أن ندبر الزمن، أي تأمين الزمن المدرسي.

يمكن الاتفاق مبدئيا بين مختلف الفاعلين في الحقل التربوي، على أن المدرسة المغربية تعاني اختلالات واضحة المعالم، وهو ما اقره المجلس الأعلى للتعليم في تقريره فبراير 2008، إذ مازالت المردودية والجودة يفتقدهما أداء كثير من المؤسسات التعليمية، ومازالت نسب التكرار والهدر المدرسي في تزايد بل الأدهى والأمر فقدان الثقة في المدرسة المغربية.

4.1. صناعة التدريس مدخل أول و أساس للإصلاح:

اخترت بصدد هذه النقطة قراءة مبسطة لكتاب مهم صدر للأستاذ أحمد بازي مؤخرا كتاب تربوي قيم في فكره، نير في رسالته، بسيط في أسلوبه؛تلك هي سمات الكاتب الناجح؛ المخلص في عمله، المثقف في تخصصه، النبيل في أخلاقه، ويروم الكاتب من ذلك الوقوف عند الإشكالات الحقيقية التي تتخبط فيها المنظومة التربوية والمراكز التربوية بالأساس بغية تجاوزها، إلى صناعة جودة الجودة في التدريس، ويستفاد من القراءة الأولية للكتاب نقطتين هامتين هما:

- النقطة الأولى: العناوين مفاتيح النصوص كما يقول البلاغيون
- النقطة الثانية:المفاهيم معالم كما يقول محمد مفتاح

وهذا ما نتلمسه في قراءتنا لكتابه

المعنون ب «صناعة التدريس ورهانات التكوين» ونحن نتصفحه، فهذا العنوان هو مفتاح الكتاب؛أو هو العتبة الأولى للدخول إلى عمق النص أي إلى «معنى المعنى «بلغة الجرجاني، أو «لذة النص» بلغة رولان بارط؛ فالتدريس صناعة وفن، بالتالي فهي مهنة تقتضي الإتقان والضبط والحنكة، كما تقتضي وضوح الأهداف والكفايات والبرامج لدى المدرس الممارس لها، ومنه فهي لا تحتمل أن يمارسها الممارس بعبث وفوضى وبدون وضوح وتمكن من الكفايات والأهداف المراد تحققها، ومعرفة بالبرامج والمرامي النبيلة التي تريد المدرسة المغربية المواطنة الجديدة (مدرسة النجاح)تحقيقها .

ويتكون عنوان الكتاب من إضافتين معنويتين تربطهما واو العطف التي تفيد مطلق الجمع والاشتراك بلغة النحويين، فيستحيل بهذا المعنى تحقق صناعة التدريس بدون معرفة برهانات التكوين والعكس صحيح؛يستحيل تحقق رهانات التكوين دون صناعة التدريس ولهذا» تعتبر صناعة المدرسين اليوم محور اهتمام مراكز التكوين ومعاهده والقائمين عليها إداريين ومكونين لاقتناعهم أن الأستاذ المتدرب يحتاج إلى معرفة الأسس والركائز التي تقوم عليها هذه الصناعة »[9]

هذا بالنسبة للنقطة الأولى؛أما بالنسبة للنقطة الثانية فالكتاب كله مفاهيمي من خلال الدقة في تحديد المفاهيم التربوية البيداغوجية، والنهل من التراث التربوي القديم مع الانفتاح على مستجدات الحقل التربوي بمرجعياته، ومذكراته كالميثاق الوطني للتربية والتكوين، والمذكرات التشريعية، المؤطرة للحقل التربوي، المخطط الاستعجالي، برنامج جيني.. علاوة على الاستفادة من التجربة من خلال تكوين المدرسين المتدربين، وتتبع عثراتهم، واقتراح حلول لتقويمها وتصويبها، والاستماع لاقتراحاتهم وأفكارهم لإصلاح واقع العملية التعليمية التعلمية.

ويتكون الكتاب من خمس مداخل بدأ بتقديم عنونه الكاتب ب»البيت العامر»تحدث فيه الكاتب عن رهانه من تأليف الكتاب، وهو تنوير المدرسين المتدربين وتذليل صعوبات صناعة التدريس لهم.

والمداخل الخمس هي:

-المدخل الأول: صناعة التعليم في الأدبيات القديمة

- المدخل الثاني :صناعة التدريس عند ابن خلدون

- المدخل الثالث :صناعة التدريس اليوم مجاوزة الحجب

-المدخل الرابع :صناعة الدرس

-المدخل الخامس :التكوين الطريق السيار

وكل مدخل تتخلله ممرات تتكون بدورها من تنويرات، و استبصارات، واضاءات، ونوافذ، وسقف، وأركان، ودعامات، وواجهات.

يتوجه الكتاب وهو من الحجم المتوسط (135صفحة) إلى المدرسين قدماء ومتدربين في المراكز التربوية، وباحثين في الحقل التربوي عمومانوقد ركز الكاتب على فكرة إعداد المدرسين، وأهمية ذلك في إنجاح المدرسة المغربية الجديدة التي تكفل المتعلمين اكتساب الكفايات، والمهارات، والمواقف، لمواجهة وضعيات ومشاكل، في واقعهم الاجتماعي والاقتصادي، الشيء الذي سيمكنهم من استثمار مكتسباتهم السابقة في إيجاد حلول للوضعيات –المشاكل التي تصادفهم.

ولا يكون ذلك إلا بمدرسين أكفاء معرفيا وقانونيا وتربويا يقول الباحث: «لا بد من إعداد المدرس إعدادا جيدا وصناعته نفسيا ومعرفيا ومنهجيا وتربويا وتقنيا وقانونيا.. لأنه سيحمل رسالة كبرى إلى أعداد هائلة من التلاميذ.. وأول الصناعة الاختيار الجيد، ثم التكوين الدقيق، ثم التدريب، ثم التكوين المستمر، والبحث الدائم، والانفتاح التلقائي على مجالات التربية الرحبة الواسعة، وتصحيح الأخطاء باستمرار، والإخلاص العميق في العمل، وحب صناعة التدريس وحب المتعلمين..»[10]

ولأهمية هذه النقطة فقد استفاض فيها الباحث شرحا وتفصيلا، فهي أس كل إصلاح، ومنه فصناعة التدريس أساس تحقيق المدرسة لمراميها وأهدافها النبيلة، بالتالي فكل تقصير في إعداد المدرسين، وتكوينهم وتمهيرهم على الكفايات التواصلية والمعرفية والنفسية والقانونية..؛ينعكس سلبا على المتعلمين ومستقبلهم وكفاياتهم ومهارتهم.

وبهذا المعنى ف «إن إصلاح صناعة التدريس يجب أن يتم من منطلق بنيوي شمولي، ويجب أن لا يفصل إصلاح المضامين والبرامج عن إصلاح المراكز، والأوضاع الاعتبارية للأساتذة المكونين عبر خلق الآليات القانونية الكفيلة[11]

وفي كتاب الباحث أحمد بازي، حديث عن التدريس وصناعتـــه، ومشكلاته والمدرس المكون وطموحاته، والمدرس المتدرب وعثراته؛ غير أن المهم في الكتاب كله، تلمس حرقة وغيرة على المدرسة المغربية ومعاهد التكوين والخريجين لا نظير لها .

ويمكن الخلوص إلى أسباب الاختلالات التي تعانيها المدرسة المغربية مع الباحث أحمد بازي إلى :

- أسباب ترجع إلى تشوش المرجعيات، والمبادئ
- أسباب ترجع إلى المدرس وصناعته
- أسباب ترجع إلى تهميش دور مراكز التكوين التربوية

2. 4.الابداع الخلاق وحرية المعرفة والمغامرة مدخل ثان للإصلاح :

لقد غدا سؤال المعرفة في عصر الثورة الرقمية، والتفجر المعلوماتي الذي تكفله تطور التقنيات التكنولوجية ولغة الحاسوب

والإنترنت، مطلبا جوهريا، ولهذا فإن سؤال المعرفة يطرح نفسه وبإلحاح على المنظومة التربوية العربية، ذلك أن حرية المعرفة والإبداع الخلاق والمغامرة من مميزات إنسان عصر الحاسوب، فمهما حاولنا كبح جماحه فهو يظل باحثا عن المعلومة، ولهذا تكون المؤسسات التربوية المكان المناسب لاستثمار هذه الرغبة الجامحة في الإبداع والابتكار، بإعطاء عقل المتعلم فرصة المغامرة والحرية بغية بناء وتشييد تعلماته، لا سيما ونحن في عصر التعلم المبرمج، و الحوسبة والآلية.

إن المتعلم (الهاكر[12]) اليوم، لن يعيش إلا في مناخ الحرية والإبداع والمعرفة الخلاقة، و إن سؤال المعرفة بهذا المعنى هو المدخل الحقيقي للتنمية البشرية، وتأهيل العنصر البشري والاستثمار فيه غير أن هذا المطمح النبيل تواجهه صعوبات يمكن فهمها في جانبين :

الجانب الأول: التخلف المعرفي والتكنولوجي الذي تعاني منه المنظومة التربوية العربية، بسيادة ما يسميه الباحث نبيل علي «التصحر المعرفي»[13]، وكان من تجليات هذا التصحر المعرفي، ضعف البحث العلمي الأكاديمي العربي، وهجرة الأدمغة بحثا عن أجواء الحرية، وتسليع العمل التربوي (كثرة المدارس والجامعات الخاصة، وغياب الجودة).

الجانب الثاني: تخلف الخطاب التربوي العربي، من خلال الارتجالية التي يتسم بها اتخاذ القرار التربوي، وتعدد المقاربات والمناهج والبرامج التربوية، إذ ما زال القرار التربوي يتخذ فوقيا، دون إشراك المدرسين في أية سياسة تربوية ترمي الارتقاء بالمنظومة التربوية العربية.

يقول الباحث نبيل علي في هذا الصدد مشخصا أمراض الخطاب التربوي العربي:» إن خطابنا التربوي قد أصابه الترهل، إذ لا يني يجتر مقولاته القديمة عاجزا عن الخروج من تلك الدوائر الخبيثة، في إطار فكري تربوي عام يشكو من تبعية متأرسخة وقد غابت عنه رؤية المناهل الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات من أجل تجديد منطلقاته، وتحديث أساليبه »[14] .

وصفوة القول أن سؤال المعرفة يفرض على المنظومة التربوية العربية، تجاوز الأساليب التقليدية في اكتساب المعارف، واستبدالها بطرق أكثر تشويقا وإثارة للمتعلم، تنهل من الثورة المعرفية الجديدة ووسائلها التكنولوجية التقنية، علاوة على إشراك المعنيين -من الخبراء والمدرسين والمفتشين -بمجال التربية، والابتعاد عن الارتجالية والاستعجالية، عن ميدان صناعة الأدمغة التي لا تحتمل الفوضى والتجريب ولا الاستعجال.

كما تحتاج المنظومة التربوية العربية، تعزيز حرية الإبداع الخلاق لأنه هو الذي سيقود التغيير الاجتماعي والتنموي والاقتصادي بالعالم العربي، وذلك بدعم البحث العلمي الأكاديمي، والوقوف ضد كل ما من شأنه «تسليع وتبضيع « العمل التربوي.

وقد أبانت الأحداث التي عرفتها مختلف الدول العربية، أن الإنسان العربي له مطلب واحد لا غيرهو الحرية وباب الحرية، هو المعرفة النيرة.

4.3. تأهيل دور المراكز والمعاهد التربوية مدخل ثالث للإصلاح :

لا بد لأي إصلاح تربوي يروم الارتقاء بالمجتمعات ومقدراتها، أن يستثمر في الإنسان فهو المفتاح الحقيقي لأية تنمية تعود بالنفع على الوطن.

ومفتاح إعداد الإنسان هي المراكز والمعاهد التربوية التي تسهر على وظيفة التكوين، غير أنه لا بد من تأهيلها لتقوم بوظيفتها المتمثلة أساسا في إعداد إنسان مجتمع المعرفة والثورة الرقمية الجديدة.

وتعد المراكز التربوية؛ المؤسسات الأكاديمية التي تتكفل بتكوين المدرسين، وتعميق معارفهم بمواد التخصص وطرائق تدريسها، علاوة على النهل من مجالات وحقول معرفية مهمة لممارسة مهنة التدريس؛ نخص بالذكر الجانب التشريعي القانوني، ينصب حول ماهية الوظيفة العمومية، وأخلاقيات المهنة، وحقوق وواجبات الموظف، والرخص..وغيرها.

ومجال علوم التربية؛ ويتعرف فيه المدرس على مدارس علم النفس المعرفي، وعلم الاجتماع التربوي، ونظريات التعلم والنمو، وعلى مختلف المقاربات البيداغوجيا، والمناهج والبرامج التي تساعده على الانسجام مع الوسط المهني والصفي.

لا يبقى دور المراكز التربوية، دورا نظريا، بل ينفتح على وضعيات تطبيقة في مؤسسات تربوية، وفيه يتعرف المكونون المدرسون المتدربون، على الوسط المهني.

ونظرا لهذا الدور المهم فإن التكوين؛ بهذا المعنى هو أس العملية التربوية برمتها، ولهذا اعتبرنا تأهيل المراكز التربوية، لتقوم بدورها هو مدخل ثالث لأي إصلاح، لأن التكوين بحسب أحد الباحثين هو «الأرضية الحقيقة التي تتبلور عليها خرائط صنع الواقع التربوي الذي نعيشه جميعا ونؤثر فيه ونتأثر به في اتجاه المستقبل الملئ بالتحديات»[15]. واعتبر باحث[16] آخر تكوين المدرسين ضروري لأنهم الفاعلون الرئيسيون بالنسبة للنظام التعليمي، والمسؤولون المباشرون عن تطبيق الإصلاحات التربوية. وإن التركيز على التكوين نابع من كونه مدخل كسب رهانات التنمية المستقبلية، ومواجهة التحديات، ومنه فإن الاستثمار في البشر هو المفتاح الحقيقي للتنمية وأي شريطة جودة الجودة في التكوين.

ومن هذا المنظور، ولما كان دور المراكز التربوية، مهما في صناعة المدرسين، الصناعة الناجعة التي تجعلنا نطمئن على مستقبل أبنائنا، ولما كان تنمية البشر أولى من تنمية الحجر، فلا بد وأن تحضى هذه المراكز التربوية بالعناية اللازمة، عناية تكفل لها تطوير وتجويد وتكوين الأطر،

علاوة على تحفيز أطرها وتشجيع أبحاثها العلمية الأكاديمية، وتخصيص ميزانيات مهمة لهذا الغرض.

4.4. التوظيفات المباشرة، وسياسة تهميش المراكز التربوية :

تشكل التوظيفات المباشرة في مختلف القطاعات، سدا للخصاص الذي تعاني منه هذه القطاعات، كما يعد امتصاصا لمشكلة بطالة حملة الشواهد العليا، غير أن ما لا جدال فيه، أن التوظيفات المباشرة، تشكل خطرا على المدرسة المغربية، لأنها تشكل تهميشا لدور المراكز التربوية، وخطرا أكبر على مستقبل تعلمات المتعلم، **لأن التدريس بلا تكوين ارتجال !!والارتجال لا يبني التعلمات.**

إن سياسة التوظيفات المباشرة في حقيقة الأمر، بكل هذه السلبيات، تساهم في ترسيخ النظرة الدونية للمدرس، المدرس الذي كرمته الشريعة الإسلامية، لأنه كاد أن يكون رسولا، ودعا ميثاق التربية والتكوين إلى ضرورة احترامه وتقديره وتشريفه لا من طرف المتعلمين ولا من طرف آبائهم يقول الميثاق الوطني للتربية والتكوين :»للمربين والمدرسين على المتعلمين وآبائهم وأوليائهم، وعلى المجتمع برمته حق التكريم والتشريف لمهمتهم النبيلة «[17].

وغني عن التوضيح أن مدخل تكريمهم وتشريفهم هو تكوينهم، التكوين الرصين الذي يجعلهم ينجحون في مهنتهم التدريسية، لا نعني هنا تلك التكوينات لمدة أسبوع أو أسبوعين (التكوين الاستعجالي، لإنجاح البرنامج الاستعجالي)، فذلك در للرماد في العيون، إن التكوين الحقيقي في مراكز التكوين التربوية (المراكز التربوية الجهوية، المدرسة العليا للأساتذة، مراكز تكوين المعلمين والمعلمات، المعاهد العليا المتخصصة...؛).

وقد حذر مجموعة من الباحثين في الحقل التربوي، من سياسة التوظيفات المباشرة لأنها عمل لا تربوي لأنه لا يعتمد لا المهنية ولا التكوين[18]، ولهذا دعا أحد الباحثين وزارة التربية إلى تحمل مسؤوليتها تجاه هذه السياسة غير البريئة، ومن نتائجها إن على مستوى تهميش دور المراكز التربوية من خلال الأعداد الهزيلة من الخريجين، وإن على مستوى المتعلم وتعلماته، التي تتسم بالضعف في ظل مدرسين غير مكونين.وهو ما يتلمسه أباء وأولياء التلاميذ، وقد لوحظ أباء يعمدون نقل أبنائهم من قسم إلى قسم، ومن مؤسسة إلى مؤسسة لهذا السبب !

وصفوة القول، لقد كان من نتائج سياسة التوظيفات المباشرة تأجيج الاحتجاجات موسم 2011/2010، لا سيما الأساتذة المدرجين ضمن السلم التاسع، والحاصلين على شهادة الاجازة، التي تخول لهم، الترقية للسلم العاشر، فكيف يتعين أستاذ مباشرة في السلم العاشر، وبدون تكوين، و يدرج آخر في السلم التاسع حاصل على الاجازة، لأنه خريج المراكز التربوية ! منطق لا يستقيم.

إن اعداد إنسان، مجتمع المعرفة والثورة الرقمية، يعتبر رهانظ كسب التحديات، ومفتاح التنمية الحقيقي، لهذا يكون تأهيل المراكز التربوية التي تعد هذا الإنسان بهذه المواصفات من أولى الأولويات، ويكون مدخل الطريق لذلك تفادي التوظيفات المباشرة، لنتائجها العكسية، وتشجيع البحث العلمي الأكاديمي لأطر هذه المراكز، وتحفيزها ماديا ومعنويا.

خاتـمـة

هذه ثلاث مداخل لإصلاح المنظومة التربوية المغربية على وجه التحديد؛ مداخل تروم النهوض بالمواطن المغربي، في ظل التعددية الدستورية الجديدة، ودسترة حقوق الانسان اللغوية والثقافية، و في ظل مجتمع المعرفة، واقتصاد التكنولوجيات الرقمية، لأن التنمية المعرفية مفتاح التنميات الأخرى؛ الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

إن وقف زحف العنف والاضطربات والقلاقل في العالم العربي اليوم، يكون بإتاحة التواصل أولا، والتواصل يقتضي المعرفة، والمعرفة تقتضي الحرية، لبناء مجتمع المعرفة، وتدشين مستقبل تربوي زاهر.

إن إصلاح المنظومة التربوية والمغربية، تستدعي وقفة متأمل، يشخص واقعها أولا، بغية معرفة الداء، لإيجاد الدواء.

ذلك بعض ما تروم هذه الدراسة الوصول إليه، غير أن ذلك كله يستدعي إرادة سياسة، لإصلاح المنظومة التربوية، لدورها الفعال اليوم، في مجتمع المعرفة والثورة الرقمية، في لتنمية الأوطان، وتحرير الإنسان، من الجهل والتخلف والحرمان.

إن العصر الحاضر؛عصر سؤال المعرفة، والثورة التكنولوجية والرقمية، تفرض علينا أبناء الأمة العربية؛ تأمين الزمن، واستثمار مقدراتنا لما فيه مصلحة للوطن العربي؛ بحيث يغدو واحة للحرية والتنمية والإبداع، وإن مفتاح ذلك كله في نظري يكمن في تأهيل العنصر البشري؛بالعلم والمعرفة.

وجدير بالذكر إن إصلاح التربية والتعليم، يجب أن ينظر إليه من منظور شمولي، يستدعي إشاعة فلسفة حقوق الإنسان،والديمقراطية،والتعددية السياسية، والحكامة الجيدة، أما التعليم المزوج بالذل والقهر، واستشراء الفساد، والتسلط والظلم، فلن يجدي نفعا.وحسبنا ما قاله الباحث أحمد أوزي:»بأن المنقذ والملجأ الآمن للأنظمة العربية المستبدة، التي تغمر شعوبها بسياسة القهر والإذلال، ليس هو التفنن في اقتناء السلاح الفاتك الذي تشهره في وجه شعوبها كلما طالبت بحقوقها المشروعة، كما أنه ليس هو أسلوب التستر والهروب والخفاء. وإنما هناك أسلوب واحد يتجلى في إشاعة الديمقراطية روحا وعملا[19]»

إن معنى إشاعة الديمقراطية روحا وعملا، هي انه من حق المواطن، كحق من حقوق الإنسان في تعليم جيد، يفتح آفاق المعرفة والمغامرة الرحبة والواسعة، مما

سيساهم في تطوير البحث العلمي، كسبيل أوحد للتنمية، والاستثمار في الثروة البشرية، هذا هو لب ومؤشر إصلاح المنظومة التربوية.

المراجع المعتمدة :

- أحمد أوزي، تقديم مجلة علوم التربية، عدد47، مارس2011
- أحمد بازي، صناعة التدريس ورهانات التكوين، منشورات مجلة علوم التربية، عدد 23، الطبعة الأولى 2010
- أمحمد مومن، توجهات البحث حول تكوين المدرسين، مجلة علوم التربية، عدد 33، مارس 2007
- محمد الدريج، قراءة نقدية لبيداغوجيا الإدماج في سياق تطوير مناهج التعليم، مجلة علوم التربية عدد48، يوليوز 2011
- شوقي جلال، لماذا العلم ؟(ترجمة)، عالم المعرفة، عدد 372، فبراير 2010، الكويت
- يزيد عيسى السورطي، السلطوية في التربية العربية، عالم المعرفة عدد 362، أبريل 2009، الكويت
- نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، الجزء الأول، عالم المعرفة نونبر2009، عدد 369 الكويت
- نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، الجزء الثاني، عالم المعرفة ديسمبر2009، عدد 370 الكويت
- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ط 3، منشورات توبقال 1993
- عبد الوهاب صديقي، المقاربة بالكفايات وتمثلات المتعلم، مجلة علوم التربية، عدد 47، مارس 2011
- عبد الوهاب صديقي، المدرسة المغربية، وقيم المواطنة والسلوك المدني:دراسة في حضور القيم في مقررات مادة اللغة العربية بالسلك الثانوي الاعدادي، مجلة علوم التربية، عدد 48، يوليوز 2011
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المملكة المغربية، يناير 2000
- المذكرة التربوية رقم 105، مقرر تنظيم السنة الدراسية2012/2011

الهوامش

1 – محمد الدريج، قراءة نقدية لبيداغوجيا الإدماج في سياق تطوير مناهج التعليم، مجلة علوم التربية عدد48، يوليوز 2011، ص:26

2 – يقصد بالتبئير في اللسانيات التوليدية ؛ التبئير أو الموضعة يعني نقل مقولة كبرى من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارج (خارج ج)أي مكان البؤرة .أنظر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج 1، منشورات توبقال ط 3، 1993ص 114

3 – شوقي جلال، لماذا العلم ؟(ترجمة)، عالم المعرفة عدد 372، فبراير 2010، ص:10-11

4 – يزيد عيسى السورطي، السلطوية في التربية العربية، عالم المعرفة عدد 362، أبريل 2009 ص: 7

5 – نفسه ص: 185 وما بعدها

6 –أحمد أوزي، تقديم مجلة علوم التربية، عدد47، مارس2011، ص:5

7 –نفسه ص:230

8 – أنظر مقالنا بعنوان المدرسة المغربية وقيم المواطنة والسلوك المدني، دراسة في حضور القيم في مقررات مادة اللغة العربية بالسلك الإعدادي، مجلة علوم التربية عدد 48، 2011

9 –محمد بازي، صناعة التدريس ورهانات التكوين، منشورات مجلة علوم التربية، عدد 23، ط 1، 2010، ص 105

10 – نفسه ص: 16

11 – نفسه ص: 124

12 – يطلق الهاكر على قراصنة البرامج المعلوماتية، والعارفين بخبايا البرمجيات والذكاء المعلوماتي، والمقصود بذلك أن متعلم اليوم ذكي في البحث عن المعلومة، لما تخوله له الثورة التكنولوجية بالتالي فدور المدرس يقتصر على توجيهه وإرشاده في تكوين تعلماته وتطويرها

13 – نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة، مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، الجزء الأول، عالم المعرفة نونبر2009، عدد 369، ص 75

14 – نفسه الجزء الثاني، ديسمبر 2009، عدد 370 ص 233

15– محمد بازي صناعة التدريس ورهانات التكوين، ص 105

16– أمحمد مومن، توجهات البحث حول تكوين المدرسين، مجلة علوم التربية، عدد 33، مارس 2007، ص 107

17 – الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ص13

18 – نقلا عن أحمد بازي، صناعة التدريس مرجع سابق، ص 124

19 –أحمد أوزي مرجع سابق، ص: 6